رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٩ / ٣ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٥ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

أثر التنشئة السياسية على النظام الديمقراطي في العراق

The Impact of Political Socialization on the Democratic System in Iraq

م.م. علي رزاق شحيت

Assistant Lecturer: Ali Razzaq Shhiet

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

Ali.razzaq@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يعنى موضوع البحث بدراسة التنشئة السياسية للشعب العراقي وعلاقتها بالديمقراطية من زاوية فشلها او نجاحها كنظام للحكم السياسي في العراق عن طريق دراسة طبيعة المجتمع المتشكل من اطياف مختلفة, ومتعددة الانتماءات, ويعاني من التدخلات الخارجية وسطوة العسكر وانقلاباته التي سجلها تاريخ العراق الحديث, ودراسة موقع العراق الجغرافي وانفتاحه على دول الجوار وما تحمله مجتمعات تلك الدول من تعاليم وطباع أثرت ولازالت تؤثر في تكوين شخصية الفرد العراقي ومدى انعكاس ذلك على خياراته السياسية وولاءاته الحزبية. فضلا عن دراسة المعوقات التي اعاقت عمليات التنشئة السياسية ومدى تأثير تلك التنشئة في التحول الديمقراطي للعراق بعد العام ٢٠٠٣م.

الكلمات المفتاحية : "التنشئة السياسية "، "العراق "، "الديمقراطية "

Abstract

The research topic focuses on studying the political socialization of the Iraqi people and its relationship to democracy from the perspective of its success or failure as a political system in Iraq. This is done by examining the nature of a society composed of various sects with multiple affiliations, filled with foreign interventions, and the influence of the military and its coups recorded in Iraqi modern history. It also involves studying Iraq's geographical location and its openness to neighboring countries and the impact of the teachings and customs of those societies on shaping the Iraqi individual's personality, and how this affects their political choices and party loyalties. Additionally, the research will explore the obstacles that have hindered political socialization processes and the extent to which this socialization has influenced Iraq's democratic transformation after 2003

Keywords: "Political Socialization", "Iraq", "Democracy"

المقدمة:

شكل النظام الديمقراطي مقبولية واسعة لدى شعوب العالم وبالتحديد تلك التي عانت طيلة عقود من ظلم الاستبداد وسطوة الحكام كونه النظام الوحيد القادر على تلبية متطلبات الشعوب في اختيار حكامهم وممثليهم داخل النظام السياسي بالإضافة الى انه يجنب البلاد الانقلابات العسكرية وتداعياتها الداخلية والخارجية, فاعتبرت تلك الشعوب لحظة التحول الديمقراطي انتصار وبداية لعهد جديد عهد تصان فيه الحقوق والحريات وتحفظ كرامة الانسان من الامتهان ويتم تبادل الحكم سلميا بمعزل عن القوة والعنف.

عند اجراء مراجعة لتاريخ الحكم السياسي في العراق المعاصر لا نجد فيه نظاما ديمقراطيا الا ذلك الذي تشكل بعد العام ٢٠٠٣م بعد ان اسقط التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية النظام المستبد وشكل نظاما ديمقراطيا بديلا عنه, كان هذا التحول هو بمثابة الحلم للغالبية العظمى من ابناء الشعب العراقي الا انه لم يحقق جميع رغباتهم وتطلعاتهم, اذ قد مر هو الاخر بمشاكل وصعاب وظروف استثنائية بدءا من الاعمال الارهابية التي شنها تنظيم القاعدة على المدنيين العزل بل ولم يسلم منهم حتى الصحفيين الاجانب المتواجدين داخل البلد ولا رعايا الدول العربية ولا حتى العمال النيباليين الذين لم يسلموا ايضا من بطش الارهاب في العراق,[١] وكان القتل في العراق ممنهج بطرق تؤجج الصراع والاقتتال الطائفي واستمرت الاعمال الارهابية لتصل الى ذروتها بظهور تنظيم داعش الارهابي واحتلاله لأراضي واسعة من البلاد وما تبعه من مشاكل على الجوانب السياسية والامنية والاقتصادية التي واجه العراق صعوبة كبيرة في حلحلتها, قبالة ذلك بدأت تبرز تيارات احتجاجية واسعة رافضة للوضع الاقتصادي الذي تعيشه الغالبية من ابناء الشعب ورافضة للطبقة السياسية وطريقة حكما للبلاد لتتوج باندلاع التظاهرات التشرينية في العام ٢٠١٩م مجبرا النظام السياسي على اجراء اصلاحات سياسية,[٢] كل هذه الظروف قد أثرت بشكل أو بآخر على المواطن وطبيعة تفكيره وتنشئته السياسية اذ ان النظام الديمقراطي المتشكل بعد العام ٢٠٠٣ بسلبياته وايجابياته قد صاغ تنشئة سياسية جديدة لفئات واسعة من ابناء الشعب تستحق الدراسة والبحث.

اهمية البحث: تبرز اهمية البحث من كونه ملامس للواقع الذي نعيشه ينطلق من الملاحظة الدقيقة لمشاكل المجتمع والنظام السياسي في العراق ويتطلع الى محاولة حلها عن طريق السعي الى تهيئة وتثقيف المواطن واعداده اعدادا صحيحا يجعله قادر على اختيار من يمثله اختيارا دقيقا مؤكدا على مركزيته ودوره في حل جميع المشاكل السياسية بطرق ووسائل مختلفة.

هدف البحث: يهدف البحث الى توعية وتثقيف المجتمع سياسيا لما لذلك من اثر كبير في رسم شكل النظام السياسي, وتسليط الضوء على ابرز الاحداث والتجارب التاريخية المؤثرة في التنشئة السياسية للمواطن العراقي.

مشكلة البحث: ترتكز مشكلة البحث على عدد من الاسئلة المهمة والتي تحتاج الى اجابات واضحة وصريحة وهذه التساؤلات تأتي مركزة حول مدى وامكانية تقديم التنشئة السياسية العراقية نموذجا قادرا على تعزز القيم والمبادئ الديمقراطية داخل البلد؟ ومدى توافق وتقاطع تلك القيم والاعراف والتعاليم الدينية والمدنية السائدة داخل البلد مع الخيار الديمقراطي ؟ ومعرفة هل هناك معوقات تعيق عملية التنشئة الديمقراطية؟ وما هي هذه المعوقات ؟

فرضية البحث: تمثل التنشئة التي يتلقاها المواطن العراقي من بداية نشأته تنشئة ممتزجة بين التعاليم الديمقراطية والقيم والاعراف القبلية ولعب الموقع الجغرافي والتعددية الديمغرافية داخل العراق دورا رئيسا في

صيرورة تلك التنشئة, وتعرضت عملية التنشئة الى العديد من المعوقات التي اعاقت بناء المواطن واثرت على ثقافته وخياراته السياسية.

الاطار المنهجي للبحث: استخدمنا في بحثنا الموسوم (اثر التنشئة السياسية على الديمقراطية في العراق) المنهج التاريخي في سرد الوقائع التاريخية، والمقارن في مقارنة للثقافة السياسية العراقية عبر المراحل التاريخية المختلفة ومعرفة تفاصيلها بدقة, والمنهج التحليلي في تحليل للوقائع واستخلاص النتائج.

المحور الاول: ماهية التنشئة السياسية وجذورها التأريخية:

ونحن نتكلم عن التنشئة السياسية بصورة عامة واثرها على الديمقراطية في العراق على وجه الخصوص لابد لنا اولا وقبل كل شيء ان نقف عند هذا المصطلح لنوضح للقارئ ماهيته من ثم السير بواسطته في توصيف حالة المجتمع العراقي وبيان حجم المتغيرات التي تطرأ على الساحة السياسية من جراء ذلك المفهوم.

عرف عالم الاجتماع الامريكي هربرت هايمان التنشئة السياسية عام ١٩٥٩م على انها المرحلة التي يتم بها تعليم الفرد الانماط الاجتماعية والسياسية عن طريق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية,[٣] فهي عبارة عن ممارسات تنظيمية تقوم على اساس تنسيق مبادئ وعناصر انسانية قائمة على اسس سياسية قويمة متمثلة بالمساواة والعدالة واحترام الحقوق والحريات الانسانية ورفض كل اشكال الظلم والاضطهاد السياسي,[٤] فهي عملية تبصير نظري وعملي قائم على اساس التوعية السياسية للمواطن, وغالبا ما تتنامى التنشئة السياسية في مجتمعات متحضرة ذات وعي عالي.[٥] كما عرفها كل من نورمان أدلر وتشارلز هارنجتون على انها الطريقة التي يتم من خلالها الاهتمام بعملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية عن طريق الأسرة والمدرسة والتفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة.[٦]

وترتكز عملية التنشئة الصحيحة على ثلاث انماط رئيسية هي (تحويلية وربطية وضبطية) تشترك هذه الانماط فيما بينها لصياغة النسق العام للتنشئة السياسية للفرد داخل مجتمعه اذ تقوم هذه الاركان من تحويل الكائن البيولوجي الى شخص اجتماعي عبر زجه في جماعات متنوعة تحوله من صورته البيولوجية الناطقة الى كائن اجتماعي معبر عن شعوره وهواجسه ومتواصل مع اقرانه عبر صور وانماط مترابطة ومنضبطة في وظائفها تشترك فيها الاسرة والمدرسة والمنظمات والاحزاب السياسية في تعليم الفرد واكسابه القيم الديمقراطية.[٧]

بناء على ما جاء في مفهوم التنشئة السياسية يمكن عدها العمود الفقري وحجر الاساس الذي تشيّد عليه الديمقراطية وتبنى قواعدها فلكي نتمكن من بناء نظام ديمقراطي قويم لابد ان يكون المجتمع قد نشا تنشئة ديمقراطية تعلم الفرد على الفاعلية السياسية وتحمل المسئولية في اختيار من ينوب عنه ويمثله وعدم التفريط بالمصلحة الفردية بناءا على مصالح حزبية وقبيلة ودينية.

تبدء عملية التنشئة من الاسرة التي تعد النواة الاولى لتكوين المواطن الصالح تأخذ الاسرة على عاتقها مسؤولية بناء شخصية الطفل بواسطة النسق الثقافي بالشكل الذي يجعله قادرا على اداء دوره الوظيفي الصحيح داخل المتجمع ثم يليها دور المؤسسات التربوية والتعليمية التي لا تقل في اهميتها عن دور الاسرة ولا تقف عن هذا الحد بل تشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بتنمية وتطوير الفرد سواء كانت مجالس محلية او احزاب سياسية وتنظيمات مجتمعية وغيرها من المؤسسات التي تؤدي دورا في بناء الفرد على قيم العدالة والمساواة والحرية واحترام الآخر.[٨]

عند تتبع التاريخ السياسي للمجتمع العراقي عبر السنين لم نلحظ مستوى وعي سياسي ديمقراطي ثابت ومستقر بل على العكس تماما غالبا ما كان وعي الشعب بالواقع السياسي متذبذب ويسير في منحنى بياني متعرج بين فترة واخرى, اذ ان الساحة العراقية متأثرة اشد التأثير بالأحداث الاقليمية والدولية وهذا ما جعلها عرضة لتقلبات عديدة, خصوصا وان موقع العراق الجغرافي المطل على الصحراء العربية جعله متاحا امام القبائل العربية ذهابا وايابا خصوصا وان ما تحمله هذه القبائل من قيم البداوة المعروفة بالعصبية والقبلية تتعارض تماما مع القيم الديمقراطية والتنشئة السياسية هذا من جانب, ومن جانب اخر اطلالته على دولتي ايران وتركيا اللتان تحملان ثقافات مغايرة لما هي داخل البلاد العربية الا انها لا تختلف كثيرا عنها في رفضها للقيم الديمقراطية.[٩]

شكل هذا المثلث (تركيا – ايران – الدول العربية) للعراق عنصرا مؤثرا تغلب في الكثير من الاحيان على الثقافة العراقية الاصيلة التي قد ورثها العراقيون من ابائهم الاوائل اذ وفقا للمؤرخ الدنماركي ثوركيلد جاكويسون فأن الحياة السياسية في بلاد ما بين النهرين كانت قائمة على اساس ديمقراطي الا انه كان بصورة بسيطة عما هو سائد اليوم, اذ كان للديمقراطية العراقية شرعية دينية ودنيوية فالحكم السياسي كان ذات مصدرين احداهما الهي مقدس يمارسه الحاكم بناء على اوامر وتعليمات الالهة ومصدر بشري يصدر القرارات والمشاريع الهامة التي تصدر عن مجلس عام لجميع المواطنين, اذ يشارك جميع افراد البلاد في اصدار تلك القرارات السياسية والاقتصادية ويكون للرئيس صلاحيات مطلقة يمارسها في اوقات الطوارئ.[١٠]

اذن الثقافة السياسية لبلاد ما بين النهرين تمتاز بعراقتها وعظم تجربتها الا ان تأثير المحيط الاقليمي على الداخل العراقي احدث متغيرات عديدة بالواقع العراقي وحولت المجتمع العراقي من مجتمع مدني متحضر ومتقبل لكل الصور الديمقراطية الى مجتمع رافض للقيم والتعاليم الديمقراطية فمنذ نشوء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م استمرت التنشئة السياسية بالتراجع بفعل الحروب والصراعات الداخلية والخارجية التي اندلعت. انعكست آثارها على المجتمع العراقي اذ اصبح يمر بمرحلة التبعية الفكرية ان صح التعبير بسبب ضعف الخصوصية الثقافية وتعرضها لهجمات خارجية كبيرة فغالبا ما كان الفرد العراقي مرآة عاكسة لأفكار ونظريات سياسية خارجية بدءا من المد الشيوعي والقومي ومرورا بالفكر البعثي المنحرف ثم الفلسفة والفكر العلماني ووصولا الى يومنا هذا الذي نشهد فيه هيمنة للفكر الليبرالي وعولمة الديمقراطية الغربية.[١١]

كان لكل ذلك اثارا سلبية اعاقت طريق التنشئة السياسية بل ومزقت المجتمع الى فرق متصارعة فيما بينها ولم يكن حال الاسلاميين احسن من غيرهم اذ هم ايضا كانوا منشغلين بالشؤون الدينية والمذهبية وحتى عندما كانوا يحاولون التدخل لحل مشكلة سياسية فأنهم كانوا يتدخلون بصورة غير مباشرة وغالبا ما يكون ذلك التدخل لحظي وآني ويستهدف حادثة معينة اي انه فردي غير مؤسسي لا يتميز بالديمومة والاستمرار.

لقد تعرض الفرد العراقي الى عمليات تخريب وتدمير ممنهجة بواسطة قوى استعمارية خارجية افرزت مستويات متدنية من التنشئة السياسية في العراق المعاصر اذ امتازت التنشئة السياسية بالتراجع والتذبذب وهيمنة تعاليم وافكار منحرفة دخيلة على الواقع العراقي افرزت مستوى جهل كبير وواضح في اوساط المجتمع انعكس ذلك سلبا على الواقع السياسي مما افرز نظم سياسية حاكمة تعاني من مشاكل جمة منها التدخل الخارجي الذي القى بظلاله على عملية صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي, بالإضافة الى ضعف الخبرة السياسية لدى غالبية الطبقة السياسية الحاكمة وتعاظم الخلافات بين الاوساط السياسية ناهيك عن عملية التحول المفاجئ الذي مر به العراق من النظام الدكتاتوري المستبد الى الحكم الديمقراطي بعد العام ٢٠٠٣ الذي افرز هو الآخر العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية سواء كانت بالنظم المجتمعية التي تربت على قيم التسلط والتفرد بالقوة والسيطرة ام بالممارسات السياسية وطريقة ادارة الحكم ديمقراطيا وتقبل المعارضة السياسية وعدم اللجوء الى القوة في حل الخلافات السياسية كل ذلك كان نتيجة للعصور المظلمة من تاريخ الاستبداد السياسي التي لا يزال يدفع ثمنها الشعب العراقي الى اليوم ويتطلب الخروج من ثقافة الاستبداد والتسلط التي ترسبت في الاوساط المختلفة عقود من الزمن.[١٢]

المحور الثاني: التحول الديمقراطي

هناك طريقين يتم عن طريقهما التحول من نظام الى اخر ويؤثران بصورة مباشرة على نجاح او فشل النظام السياسي بصورة كبيرة وهذه الطريقتين احداهما سلمية والاخرى غير سلمية, أما التحول السلمي فيتم عن طريق الاستفادة من التجارب الخارجية والاقتداء بها والتأسيس لمرحلة الانتقال داخليا وسلميا بناء على اعداد برامج وطرق الانتقال والتبادل السلمي للسلطة والوصول الى قواسم مشتركة تجمع جميع اطياف الشعب للمشاركة في بوتقة السلطة لضمان المشاركة الفاعلة بين جميع المواطنين دون اي تمييز, ولعل التجارب التاريخية على ذلك قليلة نوعا ما منها التجربة الامريكية والتجربتين الهندية والماليزية وكيفية الانتقال بهما الى النظام الديمقراطي الذي الغى جميع الفوارق والتمايز التي خلفها الاستعمار. ففي الهند استطاع قادة حزب المؤتمر الهندي اقامة توافق يضمن المشاركة الفاعلة للجميع دون استثناء فقد تم صياغة الدستور واعداد القوانين بالشكل الذي يضمن المشاركة الفاعلة وينظم آلية التمثيل النيابي وسيادة البرلمان وآلية المراجعة القضائية بشكل فدرالي مع مركزية قوية للحفاظ على الحقوق والحريات وضمان حق المشاركة للأقليات الدينية والاثنية.[١٣]

اما في ماليزية فقد ادرك قادة الاستقلال الماليزي واقع المجتمع وتعدديته العرقية والدينية وحجم الانقسامات التي خلفها الاستعمار البريطاني فعملوا على استيعاب جميع الاطراف ولملمة الفوارق وتحويله من عنصر ضعف الى عنصر قوة داخل المجتمع وابعاد القوات المسلحة عن المعترك الداخلي بكل تفاصيله فاستطاعوا بحنكة وذكاء خلال فترة وجيزة اعادة اعمار البلاد وبناء نظام اقتصادي قوي والخروج من الهيمنة الاستعمارية الى الديمقراطية الناجحة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا باعتبارها خيارا شعبيا داخليا وليس امرا مفروضا بالقوة. اما الطريقة الثانية فهي التحول غير السلمي ويتم بأشكال مختلفة, اذ أما ان يكون عن طريق تكوين معارضة شعبية داخلية وخارجية تتولى هذه المعارضة على عاتقها مسؤولية اسقاط النظام القائم واحلال نظاما ديمقراطيا بديلا عنه عن طريق تكوين جناح اصلاحي معارض داخل النظام السياسي او خارجه يشكل هذا الجناح بذاته من دون اللجوء الى قوى خارجية عنصرا ضاغطا على النظام من الداخل يجعله امام خيارين لا ثالث لهما اما القبول بالتحول الديمقراطي واجراء اصلاحات داخلية او الانهيار وغالبا ما يصاحب عملية التحول هذه العنف والمظاهرات والاضرابات والبطش والتنكيل ثم قد تتحول الى صدام مسلح ثم ينتهي الحال أما بسقوط النظام او بخضوعه وقبوله بالتفاوض مع المعارضين كما حدث في الاورغواي عام ١٩٨٣م وبولندا عام ١٩٨٨م. [١٤]

او ان تتم عملية التحول بواسطة اطراف خارجية تحت ذرائع مختلفة ويكون ذلك بواسطة تحشيد الرأي العام بخطورة النظام القائم على السلم والامن الدوليين لكسب الدعم والتأييد الدولي بضرورة اسقاط الشرعية الدولية للنظام ثم يتم بعد ذلك تحشيد الجيوش والتدخل المباشر لإسقاطه واحلال نظام ديمقراطي بديلا عنه كما حدث في العراق في العام ٢٠٠٣م. غالبا ما تكون عملية التحول هذه عملية عسيرة ينجم عنها الكثير من المعوقات كونها ستكون مفروضة من الخارج لذلك ستواجه رفض من قبل بعض فئات المجتمع بالأخص الرفض الشعبي الذي حصل للديمقراطية التوافقية التي لم ينعم العراق في ظلها بالاستقرار السياسي ناهيك عن عدم تبني الاحتلال حلولا ناجحة في حل الازمات وعدم معرفته بالخصوصية الاجتماعية والثقافية الداخلية للبلد فضلا عن المساعي الاستعمارية التي يحاول المستعمر ان يفرضها بغية تحقيق اهدافا سياسية واستراتيجية واقتصادية يبتغيها كل ذلك سيجعل الديمقراطية داخل البلد امام معوقات جمة سنأتي عليها تباعا.[١٥]

المحور الثالث: معوقات التحول الديمقراطي

عندما نتكلم عن معوقات التحول الديمقراطي لا نقصد بها اللحظة التي يتغير بها شكل النظام الى الشكل الديمقراطي وانما نقصد بها المرحلة التي تتبع ذلك التحول والذي بدونها لا يمكن للنظام الديمقراطي ان ينجح ويستمر عليه فقد شخصنا جملة من النقاط التي يمكن عدها معوقا يفشل النظام الديمقراطي ويمكن اجمالها بما يلي.

اولا: الجهل وغياب التوعية الديمقراطية على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع ويمثل الجهل المعوق الاساس في التحول الديمقراطي اذ ان عملية التحول الديمقراطي هي عملية تنطلق من بناء وعي المواطن بناءا صحيحا فالديمقراطية حصيلة لتجارب قاسية خاضتها الشعوب في سبيل التحرر من الجهل والاستبداد ذلك ان ادراك المواطن لحقوقه وحرياته وحسن اختياره لممثليه داخل السلطات يرتكز بالأساس على مستوى الوعي والتنشئة السياسية الصحيحة. ولا يمكن الحديث عن نظام سياسي ديمقراطي ناجح مالم تكون الغالبية العظمى من الشعب على معرفة ودراية ومستوى تعلم يؤهلها لان تشارك بعملية صنع القرار ويقابل الوعي والتنشئة السياسية الاحساس والشعور بالمسئولية عند تأدية الادوار السياسية وتغليب المصلحة العامة العليا على جميع المصالح الاخرى سواء كانت مصالح حزبية او دينية او طائفية او عشائرية او غيرها.[١٦]

ثانيا: المعوق الديني:

غالبا ما شكلت الاديان بحسب الفهم البشري معوقا بوجه الديمقراطية وكان لثنائية الصراع بين ما هو ديني وما هو دنيوي اثرا كبيرا في رفض الدين للنظام الديمقراطي بالرغم من ان غالبية النصوص الدينية هي نصوصا ديمقراطية الا ان فهمها لم يكن فهما ديمقراطيا اطلاقا ويقابل ذلك الرفض رفضا آخر متمثل برفض دعاة الديمقراطية لكل ما هو ديني تحت متبنى العلمانية الداعية الى فصل الدين عن الدولة بوصف الدين معوقا يعيق عملية التحول الديمقراطي بحسب وجهة نظرهم.[١٧] كانت عملية الرفض الديني بوجه عام والاسلامي بوجه خاص للنظام الديمقراطي عبر سنين طويلة معوقا بوجه الديمقراطية خصوصا وان هناك تيار اسلامي كبير رافض للديمقراطية ولكل نظام سياسي يتبناه الغرب تحت متبنى رفض الثقافة الغربية والحفاظ على الخصوصية الثقافية الاسلامية واقامة نظام سياسي اسلامي كالذي كان سائد في صدر الاسلام ناهيك عن التعاليم والممارسات التي تبيحها الديمقراطيات وترفضها الاديان جملة وتفصيلا.[١٨]

استمرت هذه النظرة الرافضة لغاية التسعينيات من القرن الماضي الا انها بدأت تتغير شيئا فشيئا فبعد سنين طويلة من الرفض الاسلامي للنظام الديمقراطي بدأت تتعالى اصوات جماعات اسلامية عديدة تدعوا الى تقبل الديمقراطية وتطبيقها داخل البلاد الاسلامية فمع انتشار النظم الاستبدادية وما الحقته بالعالم من مأسي وحروب دامية ومع عجز التيارات الاسلامية عن انتاج نظام سياسي اسلامي يحقق كل متطلبات الشعوب بدأت معظم المدارس الفكرية الاسلامية تأخذ بالخيار الديمقراطي بما يتوافق مع التعاليم السماوية اذ ادخلت تعديلات على دساتيرها بما يتلائم وواقع البلدان الاسلامية الا ان ذلك جاء متأخرا فقد تراجعت الثقافة الديمقراطية داخل البلدان الاسلامية لعقود طويلة من الزمن نتيجة لاهتماهم وتبنيهم المتأخر للديمقراطيات من ذلك شكل الفهم الديني بوجه عام والاسلامي بوجه خاص معوقا اعاق عملية التنشئة الديمقراطية داخل البلدان الاسلامية لعقود طويلة.[١٩]

ثالثا: ضعف المعارضة السياسية

تسهم المعارضة السياسية اسهاما كبيرا في تنشئة المجتمع تنشئة سياسية صحيحة عن طريق الدور الذي تلعبه في توعية الجماهير بشؤون الحكم والضغط بواسطتها على صانع القرار السياسي لتصحيح مسار النظام ومعالجة اخطاءه ويكون للمعارضة السياسية تأثيرا عظيما فهي تسهم كثيرا في تغيير شكل النظام السياسي خصوصا وهي تمتلك العديد من الوسائل والادوات المؤثرة على الرأي العام كونها قريبة من صانع القرار ومن الشعب اذ تكون للمعارضة السياسية القدرة على الوصول الى القرارات الحكومية ونتائج مشاريعها وخططها التنموية القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل ونقل مخرجات واخفاقات النظام السياسي وتلكؤه في مشاريعه التي الزم النظام نفسه بها الى المواطن البسيط لتعريفه بالإخفاقات والمشاكل التي يعاني منها النظام السياسي بواسطة الصحافة والاعلام والتواصل الاجتماعي بمختلف تصنيفاته الامر الذي يجعل المواطن مراقب ومقيم لنشاط الحكومة وضاغطا عليها لتحقيق اكبر قدر من الاصلاحات على مختلف الصعد.[٢٠]

هذه العملية التي تنجم عن التفاعل بين المعارضة والجماهير هي كفيلة بتنشئة وتنمية ثقافة المجتمع السياسية كونها تعرف المواطن بدوره وفاعليته في رسم السياسيات المستقبلية, أما في حال كانت المعارضة السياسية عاجزة عن اداء هذا الدور نتيجة لأسباب مختلفة او لكونها معارضة مصلحية هدفها تحقيق مصالح شخصية وفئوية تستغل الرأي العام لتمرير اهدافها ومتبنياتها عن طريق نقل صورة مضللة للرأي العام فأن مثل هذه الحالة ستؤدي الى زيادة الصراعات والتناحرات السياسية ولن يجني المواطن من ذلك شيء وتسهم المعارضة في مثل هذه الحالة بفقدان الثقة بين المواطن والطبقة الحاكمة والعزوف عن كافة الانشطة السياسية نتيجة لإيمان المواطن بعدم جدوى المشاركة السياسية الامر الذي يزيد من التخلف السياسي لدى المجتمع شيئا فشيء. اذن تسهم المعارضة السياسية اسهاما بارزا في عملية تنمية التنشئة السياسية من عدمها فهي تكون ذات دور سلبي اذا ما فشلت في عملها.[٢١]

رابعا: السلاح الخارج عن سيطرة القانون

يمثل السلاح خارج نطاق القانون عنصرا خطيرا على مجمل الحياة العامة اذ انه وبمختلف صنوفه يعد ظاهرة خطيرة في البلاد كونه سيكون بشكل او بآخر عنصر مهدد لأمن الدولة بين الحين والآخر لكن يبقى السؤال الاهم هو في حجم العلاقة بين التنشئة السياسية والسلاح الخارج عن القانون.

قد يتبادر الى الاذهان للوهلة الاولى ان لا علاقة مباشرة بين السلاح والتنشئة السياسية الا انه عند التمحيص في العلاقة بينها سنلاحظ الاثر الكبير والمباشر لاحداهما على الآخر ويتعاظم ذلك الاثر في مجتمع مثل المجتمع العراقي المتعدد والمتنوع في نسيجه الاجتماعي اذ يضم مختلف الصنوف السياسية والدينية والعرقية والطائفية والاثنية والقبلية وغيرها. من هنا يتعاظم دور السلاح المنفلت فإذا ما امتلكت هذه الاقطاب السلاح والتزم كل طرف منها بحق الدفاع عن نفسه بنفسه وتغليب مصالحه على المصالح الاخرى

بمعزل عن القانون فسيغيب منطق العقل ويغلب منطق القوة ويتحول المجتمع الى غابة غير صالحة للعيش. وفي مثل هذه الظروف يعم الجهل ويغيب الفكر ويغلب منطق القوة على منطق العقل ويتناحر ابناء البلد الواحد وتنتشر الجريمة والثأر ويتنامى الارهاب والتكفير وشرعنة القتل واباحة الدماء وهجرة العقول,[٢٢] فضلا عن الضغط الذي يمارسه السلاح المنفلت في توجيه سلوك الناخبين باتجاهات محددة بناء على التهديد المسلح ولا طريق للخروج من هذه الازمة الا بحصر السلاح بيد الدولة والرجوع للقانون والاحتكام اليه وتعزيز من قوة الدولة وتغليب الولاء الوطني على الولاءات الفرعية الاخرى للنهوض بالمتجمع من الجهل والظلم الذي يعاني منه من جراء ذلك العنف. من هنا تبرز خطورة السلاح الخارج عن القانون على التنشئة والثقافة السياسية بصورة عامة.[٢٣]

الخاتمة والاستنتاج:

ان المجتمع العراقي مجتمع تواق ومتطلع للديمقراطية فهو يرفض الاستبداد والاغلال والاحكام خصوصا وانه قد عانا ما عانا من الاستبداد والاستعباد السياسي لعقود طويلة من الزمن. جاءت الفرصة لهذا المجتمع ان يعبر عن رأيه وان يتحرر من براثين الطغيان وكانت اللحظة الفاصلة له بعد اسقاط النظام السياسي في العام ٢٠٠٣ على يد التحالف الدولي واعلان العراق بلدا ديمقراطيا واجراء الانتخاب النيابية وتشكيل نظاما سياسيا بواسطة انظمة وقوانين ديمقراطية يحترم بها الفرد وتحفظ حقوقه وحرياته فالاطار العام اطارا ديمقراطيا على اتم وجه اذ تم تطبيق كل الآليات الديمقراطية داخل بنية النظام السياسي المشكل بعد العام ٢٠٠٣ سواء كان فصل بين السلطات, او اجراء انتخابات برلمانية, وتعددية حزبية, وضمان التمثيل السياسي لكافة مكونات البلد وغيرها, الا ان العراق لا يزال يعاني من مشاكل سياسية واقتصادية وامنية كبيرة, اذ ان المشكلة الرئيسية هي ليست فقط بتبني نظاما ديمقراطي والسعي الى تطبيق آلياته على الواقع فهذا يعكس فقط شكل النظام الخارجي ولا يحل مشاكله الداخلية فحتى اعرق التجارب الديمقراطية كانت تعاني من مشاكل على كافة المستويات سواء في فرنسا او المانيا او بريطانيا او غيرها.

عليه لا يمكن ان نعتبر الخيار الديمقراطي وحده حلا لجميع المشاكل التي تعصف بالبلاد فنحن نحتاج اولا وقبل كل شيء الى بناء الانسان بناءا صحيحا, وبناء دولة مؤسسات وليست دولة اشخاص, نحتاج الى ان نكافح الفساد, الفساد بالإدارة الفساد بالرشوة والاختلاس والفساد بالمنظومة القيمية والاخلاقية داخل المجتمع, نحتاج ان نحصر السلاح بيد الدولة وتحت سيطرة القانون لا ان نشرّعنه خارج المظلة القانونية هذه المشاكل وغيرها لا تحتاج سوى الى التنشئة الديمقراطية السليمة التي تسهم ببناء مواطن فعال ومؤثر داخل نظامه السياسي ومدرك لمشاكله ومتحمل لمسؤولياته سواء كانت تلك المسؤوليات متمثلة بالمشاركة الفاعلة بالانتخابات ام عن طريق النقابات ومؤسسات المجتمع المدني او عن طريق تشكيل جماعات ضغط وجماعات معارضة لإصلاح مشاكل النظام السياسي والخروج من الازمة وانجاح الديمقراطية العراقية.

المصادر:

[١] – د. عبد الخالق حسين, دور رجال الدين المسلمين في الارهاب, بحث في كتاب: احمد مطر, احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ \ كما يراها مفكرون وكتاب عرب, ط١, دار الكرمل للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠٧, ص١٥٦.

[٢] – علي طاهر الحمود, الاحتجاجات العراقية نظرة سوسيولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة, بحث في كتاب: مجموعة مؤلفين, الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد, ط٢, دار سطور للنشر والتوزيع, بغداد – المتنبي, ٢٠٢١م, ص١١٨.

[3] – Dennis Karavagh, Political Science and Political Behavior, London, 1983 , p35.

[٤] – د. عبد الامير عباس عبد الحيالي, التنشئة السياسية واثرها على السلوك الانتخابي, مجلة جامعة ديالى, العدد ٨٧, ٢٠٢١, ص٢٥١.

[٥] – ا.د. معن خليل العمر, علم اجتماع الديمقراطية, ط١, دار الشروق للنشر والتوزيع والنشر, عمان – الاردن, ٢٠١٤م, ص – ص (٦٢-٦٣).

6 - Normal Adler & Charles Harrington ,The Learning of Political Behaviour , New York , 1976 , P70.

[٧] – ا. د. معن خليل العمر, مصدر سبق ذكره, ص٧١.

[٨] – د. شفيق ابراهيم الجبوري, واقع المجتمع العراقي دراسة سوسيولوجية, ط١, منتدى المعرفة, بيروت, ٢٠٢٠م, ص١٨٨.

[٩] – د. علي الوردي, دراسة في طبيعة المجتمع العراقي, ط١, منشورات سعيد بن جبير, قم المقدسة, ٢٠٠٥, ص١٢٠.

[١٠] – د. عبد الرضا الطعان واخرون, موسوعة الفكر السياسي عبر العصور, ط٢,ج١, دار العراقية, العراق – بغداد, ٢٠٢٢م, ص٧٤.

[١١] – محمد صادق الهاشمي, الثقافة السياسية للشعب العراقي وابرز تحولاتها, ط٢, مركز العراق للدراسات, العراق – بغداد, ٢٠١٣م, ص٤٣٠.

[١٢] – ابراهيم حسيب الغالبي, ازمات العراق السياسية مقالات في الشأن العراقي(٢٠١٠-٢٠١٣), مركز العراق للدراسات, ط٢, العراق – بغداد, ٢٠١٣م, ص –ص (٤٨٧-٤٨٨).

[١٣] – ا.د. معن خليل العمر, مصدر سبق ذكره, ص ص (١٢٦-١٢٧).

[١٤] – المصدر نفسه, ص ص (١٢٦-١٢٧).

[١٥] – د. حسن تركي عمير, اشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية, مجلة جامعة ديالى \ كلية القانون والعلوم السياسية, العدد الثامن والخمسون, ٢٠١٣, ص١٨٤.

[١٦] – د. سالم محمد عبود, استراتيجية اغتيال العقل العراقي, ط١, العراق- بغداد, ٢٠٠٧, ص ص (٦٥-٦٨).

[17] – د. عاطف احمد, الاسلام والعلمنة" قراءات نقدية في الفكر المعاصر" , ط١, دار مصر المحروسة, ٢٠٠٣, ص ص (١٨٨-١٨٩). ينظر كذلك: أمل هندي الخزعلي وخليل مخيف الربيعي, الفكر السياسي الاسلامي المعاصر, ط٢, دار السنهوري, بغداد – المتنبي, ٢٠١٩م, ص ص (١٥-١٨).

[18] – برهان غليون واخرون, حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية, ط١, المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية, ١٩٩٣م, ص ص (٣٢-٣٣). ينظر كذلك: حافظ صالح, الديمقراطية وحكم الاسلام فيها, ط١, دار النهضة الاسلامية, بيروت, ١٩٨٨,ص٣٩.

[19] – المصدر نفسه, ص ص (٣٢-٣٣).

[20] – فاضل الصفار, الحرية السياسية المفاهيم... المعالم.. الضمانات, ط٢, قم المقدسة, ٢٠٠٨م, ص ص (٢٦٤-٢٦٥).

[21] – فاضل الصفار, الديمقراطية في اصولها ومناهجها (دراسة مقارنة), ط٢, قم المقدسة, ص٢٤٥.

[22] – د. سالم محمد عبود, مصدر سبق ذكره, ص ص (٦١,٤٧). ينظر كذلك: د. سالم محمد عبود, مصدر سبق ذكره, ص ص (٦١-٦٤).

[23] – د. شفيق ابراهيم الجبوري, مصدر سبق ذكره, ص ص (٩٣-٩٤).